بلاغ صحفي

تقديم التقرير السنوي السادس عشر حول الإشراف البنكي برسم السنة المالية 2019

الدار البيضاء، 27 يوليوز 2020

يستعرض التقرير السنوي السادس عشر حول الإشراف البنكي برسم سنة 2019، على غرار السنوات الماضية، الإنجازات الرئيسية والتدابير المتخذة على مستوى التقنين البنكي والمراقبة الاحترازية الجزئية وحماية عملاء مؤسسات الائتمان. كما يتطرق إلى تطور نشاط ومردودية مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وكذا إلى المخاطر التي تتعرض لها.

في سياق تباطؤ النمو الاقتصادي، بلغت نسبة ارتفاع القروض البنكية المقدمة للقطاع غير المالي 4,8%، بفعل تسارع القروض الممنوحة للمقاولات إلى 5,6% وتباطؤ تلك المقدمة للأسر إلى 3,6%. أما القروض المتعثرة الاداء، فقد تنامت لتصل إلى 70 مليار درهم، لترتفع بذلك نسبة التخلف عن الأداء بواقع 20 نقطة أساس حيث بلغت 7,5%. من جهة أخرى، عرفت ودائع الزبناء نموا محدودا في 2,9% ارتباطا بانخفاض الودائع لأجل، الذي تزامن مع تنامي التداول النقدي.

بالرغم من هذه الظروف، عملت البنوك على تعزيز نتائجها وتقوية أموالها الذاتية. بذلك، سجلت البنوك، على أساس فردي، ارتفاع نتيجتها الصافية الإيجابية بنسبة 8%، مدعومة بالخصوص بتطور نتائج أنشطة السوق. وسجلت البنوك الإحدى عشر في مجملها، على أساس مجمع، ارتفاع النتيجة الصافية لحصة المجموعة بنسبة 2,7%، مما يعكس تأثير تراجع أداء بعض الفروع في إفريقيا جنوب الصحراء.

على مستوى الرسملة، واصلت البنوك تعزيز أسسها، إذ حققت، على أساس فردي، نسبة ملاءة بلغت 15,6% ونسبة رأسمال من الفئة الأولى قدرها 11,5%، وهي نسب تتجاوز المستويات الدنيا التنظيمية المسموح بها والمحددة في 12 و9 % على التوالي.

على صعيد التقنين والإشراف، استهدفت التدابير المتخذة لدى مؤسسات الائتمان ترسيخ المتانة البنكية والرفع من مستوى الممارسات البنكية من حيث حكامة المخاطر وتدبير الرأسمال والمراقبة الداخلية والمطابقة، مع تتبع المخططات التصحيحية التي تم إرساؤها من طرف الفاعلين امتثالا لمتطلبات البنك المركزي.

علاوة على ذلك، طُلب من البنوك التحضير لتنفيذ إصلاح تصنيف الديون. وعلى مستوى الإشراف على الأنشطة البنكية العابرة للحدود، يواصل بنك المغرب جهوده الرامية إلى توسيع آليات التعاون مع نظرائه الأجانب، وذلك من خلال توقيع اتفاقيتين جديدتين مع البنك المركزي المصري والبنك المركزي لدولة جزر موريس.

وفيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبيقا لتوصيات بعثة مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي قامت بتقييم المغرب، قام بنك المغرب بتعزيز الآليات القانونية التي تؤطر واجب اليقظة المفروض على مؤسسات الائتمان وبتكثيف التنسيق مع وحدة معالجة المعلومات المالية.

وعلى مستوى المالية المستدامة، تعبأ بنك المغرب للمشاركة في أشغال شبكة البنوك المركزية والجهات الإشرافية من أجل نظام مالي أخضر، وتولّى، بطلب من نظرائه، دور الرابط على مستوى إفريقيا. بموازاة ذلك، استكمل البنك مشروع إعداد تعليمة تنظيمية تحدد التوجهات الخاصة بتدبير المخاطر المناخية والبيئية.

وفي مجال حماية عملاء مؤسسات الائتمان، شملت الأنشطة المنجزة سنة 2019 إعطاء دينامية جديدة للمركز المغربي للوساطة البنكية، وصياغة تعليمة تنظّم الحركية بين البنوك وتحدد القواعد التي ستؤطر عملية تسليم شهادات رفع اليد عن الضمانات.

وبخصوص المالية التشاركية، واصل البنك عمله مع الأطراف المعنية من أجل تسهيل استكمال المنظومة الخاصة بهذا المجال، لا سيما على الصعيد القانوني والضريبي وعلى مستوى أدوات سوق الرساميل.

لقد شهدت سنة 2019 إعطاء نفَس جديد للأنشطة الرامية إلى تشجيع تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في أعقاب الخطاب الملكي بتاريخ 11 أكتوبر 2019، والذي دعا فيه جلالة الملك كُلّا من الحكومة وبنك المغرب، بالتنسيق مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، إلى العمل على وضع برنامج خاص لدعم الشباب حاملي الشهادات وتمويل مشاريع التشغيل الذاتي.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، انخرط بنك المغرب بشكل كلي، إلى جانب وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، في إعداد هذا البرنامج الذي أفضى إلى إحداث صندوق دعم لتمويل المبادرة المقاولاتية وإطلاق عرض تمويلي تحت مسمى "انطلاقة" بهدف دعم إنشاء المقاولات.

لقد أفضت الجهود التي قام بها البنك المركزي والفاعلين في السوق إلى ترسيخ متانة القطاع البنكي، مما مكنه من التصدي لأزمة جائحة كوفيد-19 التي بدأت خلال الفصل الأول من سنة 2020 ومواجهة تداعياتها على المستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي والمالي .